الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)

The direct foreign investment in Algeria - between motives , attractive factors and the obstacles to its expulsion -

د. أميـــرة بحـــري

Bahri Amira

جامعة الحاج لخضر– باتنة (الجزائر)، amira.bahri@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/05 تاريخ القبول: 2020/03/22 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على اهم الامتيازات والحوافز التي تمنحها الجزائر بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة على غرار الحرية الكاملة للمستثمرين والاستثمار، ضمان حرية التحويل، كما تهدف أيضا الى معرفة أهم المقومات التي تمتاز بها الجزائر عن باقي دول الجوار على غرار كبر حجم السوق، توفر اليد العاملة، توفر مختلف الموانئ والمطارات وشبكات الطرق والمناطق الصناعية وتوفر شبكتي الغاز والكهرباء.

إلا انه وبالرغم من كل تلك الامتيازات الممنوحة والمقومات المتوفرة نجد ضعف في حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بسبب مختلف العوائق الادارية والسياسية والقانونية وايضا الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الممنوحة، المقومات، العوائق.

Abstract: *This research paper aims to identify the most important privileges and incentives granted by Algeria with the aim of attracting more foreign direct investments along the lines of complete freedom for investors and investment, ensuring freedom of transfer, and also aims to know the most important elements that Algeria is distinguished from the rest of the neighboring countries along the lines of The large size of the market, the availability of labor, the availability of various ports, airports, road networks and industrial areas, and the availability of gas and electricity networks. However, despite all of the concessions granted and the available constituents, we find weakness in the volume of foreign direct investment flows due to various administrative, political, legal, and also economic obstacles.*

Keywords: *foreign direct investment; incentives granted; constituents; obstacles.*

المؤلف المرسل: أميرة بحري، الإيميل: amira.bahri@univ-batna.dz

1. مقدمة:

في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، قامت هذه الاخيرة بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الاجنبي والتي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب بدورها كعامل جذب لهذا النوع من الاستثمارات، كما وفرت الجزائر مختلف المؤسسات والشبابيك المركزية لتسهيل الاجراءات، ناهيك عن مختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب.

فمن خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 أكدت الجزائر عزمها واستعدادها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه، من خلال إقرارها لسياسة الانفتاح باعتباره المحرك الأساسي للدعم الرئيسي لبناء الاقتصاد الوطني، وتجسيد مبدأ التعاون مع الخارج

فالقيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية بل هي تخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في مسارها، وهناك عدة عناصر أساسية تعتبر عوامل جذب لهذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والجزائر بدورها تمتاز بالعديد من المقومات التي تجعلها مركز جذب للعديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية لكن وفي الجهة المقابلة نجد العديد من العوائق الطاردة للاستثمارات الأجنبية، ومما سبق تنبثق اشكالية البحث كما يلي:

هل استطاعت الجزائر توفير ضمانات وحوافز ومقومات كافية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لها؟

هذه الاشكالية تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي الضمانات الخاصة بحماية المستثمر في الجزائر؟
- ما هي أهم مقومات الاستثمار في الجزائر؟
- فيما تتمثل أهم العوائق الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

2. فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع فرضيتين أساسيتين:

- الضمانات التي تمنحها الجزائر تعتبر كافية لجذب المستثمرين الأجانب.
- تعتبر العوائق القانونية اهم طارد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3. المنهج المتبع: في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر واهم الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

4. اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعرف الى اهم المقومات التي تمتلكها الجزائر والتي تسعى الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال منحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الاجانب، كما تهدف الدراسة الى اسقاط الضوء على اهم المعيقات الطاردة للمستثمر الاجنبي بغرض اصلاحها وتعديل الخلل الموجود.

5. الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال مجموعة من النصوص القانونية، وعلى هذا الأساس نشير إلى الضمانات والحوافز التي أقرتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بحماية الاستثمارات والمنصوص عليها قانونيا، خاصة المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

أ. مبدأ الغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات: طبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-12 تلغى كل أشكال التميز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت الاستثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية وتنجز بدون تمييز أو تفرقة، حيث أن المرسوم يضمن المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الجزائرية والدول التي يكون الأشخاص من رعاياه(المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12).

ب. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة (كالصحة العمومية، التربية، التعليم...)، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي

تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي (عبد المجيد أونيس، 2006، ص255)[1].

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو في شكل شركة باسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم. مع أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

ج. ثبات القانون المطبق على الاستثمار: جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها

د. ضمان حرية التحويل: للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم 93-12: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر"، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما[2](محمد سارة،2010،ص26).

هـ. **الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع الاتفاقيات المبرمة:** إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر اعترفت بفكرة ضمان حماية

ملكية المستثمر الاجنبي وإنها من اهم حقوقه[3] (حسين نوارة،2013، ص 26) وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

- **الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من الخارج، ونذكر منها ما يلي:

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي[4] (الجريدة الرسمية، رقم 06، 1991).

- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية[5] (الجريدة الرسمية، رقم 07،1995).

- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار [6](الجريدة الرسمية، رقم45،1990).

- **الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** نظرا لتأكد الجزائر من أهمية الاستثمارات الأجنبية لاقتصادها وتطوره في شتى المجالات والقطاعات، أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الكثير من البلدان بفرض حماية وتشجيع استثماراتها ومن بين الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية انطلاقا من 1990 نذكرها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية مع الجزائر

الدولة المبرمة معها الاتفاقية	الهدف من الاتفاقية	تاريخ عقد الاتفاقية
أمريكا	الاتفاق على تشجيع الاستثمارات بين الدولتين	المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990
إيطاليا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر 1991
فرنسا	التشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتلقة	المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 جانفي 1994
إسبانيا	الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس 1995
ألمانيا	تشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة بين الدولتين	المرسوم الرئاسي 2000-280 المؤرخ في 07 أكتوبر 2000
مصر	الترقية والحماية المتبادلة	في 29 مارس 1997
الإمارات العربية المتحدة	تشجيع وحماية الاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 02-227 المؤرخ في 22 جوان 2002
أمريكا	تنمية العلاقات التجارية والاستثمار	المرسوم الرئاسي رقم 02-57 المؤرخ في 05 فيفري 2002
الكويت	التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	المرسوم الرئاسي رقم 03-370 المؤرخ في 23 أكتوبر 2003

- **المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مختلف المراسيم الرئاسية.

6. الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص). ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين [7](محمد طالبي،2008، ص 320):

أ. النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله وتسفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب. نظام الاستثناءات: يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال كما يلي:

- في مرحلة بدء إنجاز الاستثمار: حيث تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 20% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- إعفاء لمدة (10 سنوات) من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار[8] (لعماري وليد، 2011، ص 63).

- منح مزايا إضافية بشأنها أن تسهل وتحسن الاستثمار.

- تعتبر الجزائر من بين أحسن الدول من حيث القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الاجانب، فلماذا نجد ان الجزائر ليست من اهم الدول المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذلك لابد من معرفة اهم مقومات ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وهذا ما سيتم توضيحه فيم يلي:

7. مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تتميز الجزائر عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها:

أ. **حجم السوق والموقع الاستراتيجي:** يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل لفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط وتتربع على أكثر من 1200 كلم من السواحل، فهي أكبر دولة إفريقية مساحة وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالنفط والغاز.

كما تحتوي الجزائر على كثافة سكانية تقدر بـ: 42،2 مليون نسمة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 213,5 مليار دولار، وبالتالي إن كبر حجم السوق الجزائرية والعدد الكبير من المستهلكين تعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية

- **البنية التحتية:** إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية، ونذكر أهم ما تمتلكه الجزائر في النقاط التالية:

ب. المناطق الصناعية: بدأت الجزائر ببناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء

الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتحتوي الجزائر على 726 منطقة صناعية سنة 2007، لترتفع الى 843 منطقة صناعية سنة 2015 ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار[9] (معطا الله محمد،2015، ص184).

ج. النقل عبر الطرقات: لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك.

حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ: 039 112 كلم[10] (للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2018)، (المرتبة**40** عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك **29 573كلم** من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق – غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

د. النقل بالسكك الحديدية: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة.[11] (عثمان علام،2015،ص14) ،

هـ. النقل الجوي: يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة مصنفة كالتالي:

الجدول رقم (02): عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
9	أكثر من 3000 م
27	بين 2500 و3000 م
12	بين 1500 و2500 م
1	**أقل من 1000 م**

- Source : CIA, The World Fact Book, Algeria Fast sheet: , www.CIAWorldFactBookAlgeria.com

أما المطارات ذات المدارج غير المعبدة فيبلغ عددها 82 مطارا، موزعة كالتالي:

الجدول رقم (03): عدد المطارات الجزائرية ذات المدرجات غير المعبدة

عدد المطارات	طول المدرج
2	بين 2500 و3000 م
23	بين 1500 و2500 م
38	بين 1000 و1500 م
19	أقل من 1000 م
1	خاص بالحوامات

- **Source** : CIA, The World Fact Book, Algeria Fast sheet, www.CIAWorldFactBookAlgeria.com

و. الموانئ: توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة كما يلي (اسراء اش،2019) [12]:

- **ولاية الشلف**: ميناء تنس، ميناء المرسى.

- **ولاية بجاية**: ميناء بجاية، ميناء بني كسيلة، ميناء تالة إيلف.

- **ولاية تلمسان**: ميناء داريغمراسن، ميناء الغزوات، ميناء مرسى بن مهيدي، ميناء هنين.

- **ولاية تيزي وزو**: ميناء أزفون، ميناء تيقزيرت.

- **ولاية الجزائر**: ميناء المرسى، ميناء تامنتفوست، ميناء الجزائر، ميناء رايس حميدو، ميناء الجميلة، ميناء سيدي فرج.

- **ولاية جيجل**: ميناء جن جن، ميناء جيجل، ميناء زيامة منصورية، ميناء العوانة.

- **ولاية سكيكدة**: ميناء سكيكدة، ميناء القل، ميناء المرسى.

- **ولاية عنابة:** ميناء عنابة، ميناء شطايبي، ميناء عين بربر، ميناء الصيد-ميناء عنابة، مرفأ الخروبة.

- **ولاية مستغانم**: ميناء سيدي لخضر، ميناء صالاماندر، ميناء مستغانم

- **ولاية وهران**: ميناء أرزيو، ميناء كريستل، ميناء مرسى الحجاج، ميناء مرسى الكبير، ميناء وهران.

- **ولاية بومرداس**: ميناء جنات، ميناء دلس، ميناء زموري.

- **ولاية الطارف**: ميناء الطارف، ميناء القالة.

- **ولاية تيبازة:** ميناء بو اسماعيل، ميناء بوهارون، ميناء تيبازة، ميناء الحمدانية، ميناء خميستي، ميناء شرشال، ميناء عين تقورايت، ميناء قوراية.

- **ولاية عين تموشنت:** ميناء بني صاف، ميناء ولهاصة.

ل. الاتصالات السلكية واللاسلكية: لا تزال سوق الاتصالات تسجل وتحقق معدلات نمو قوية وذلك من سنة إلى أخرى، هذا النمو ارتكز أساسا سواء في قطاعات الهاتف أو من حيث عدد الزبائن أو متعاملي الهاتف الثابت و المحمول الذي ارتفع من 42.76 مليون سنة 2013 إلى 46.39 مليون مشترك سنة 2014، أي بزيادة قدرة ب 8%،حيث وصلت قيمة المبيعات أو التداول في قطاع الاتصالات سنة 2014 ما يقارب **499 مليار دينار جزائري**، عكس سنة 2013 حيث وصلت القيمة إلى **459 مليار دينار جزائري** أي بمعدل نمو أكبر ب8.65% مقارنة مع ما تم تسجيله في سنة 2013.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العائدات المستحدثة من طرف متعاملي الهاتف الثابت والنقال خلال نفس الفترة أكثر من 416 مليار دج، أي ما يمثل حوالي 85% من المنتجات المجمعة للقطاع. أما عن مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الخام لسنة 2014 فهي تقارب 2.91%، اما في سنتي 2016 و2017 فقد انتقلت من 45ر817 مليون مشترك سنة 2016 الى 45ر845 مليون سنة 2017، اي ارتفاع ب 27.819 مشترك (+0ر06 بالمائة).

وفيما يتعلق بالهاتف النقال الذي يتقاسمه ثلاثة متعاملين: اتصالات الجزائر موبيليس واوراسكوم الجزائر للاتصالات والوطنية للاتصالات فإن أكبر حصة في السوق (جي اس ام والجيل الثالث والجيل الرابع (استحوذت عليها موبيليس سنة 2017 بنسبة 40ر06 % متبوعة اوراسكوم للاتصالات بـ 32ر06 % والوطنية للاتصالات بـ 27ر34 . (الاذاعة الجزائرية،2018)[13]

الشكل رقم (01): تطور عدد المشتركين في شبكات الهاتف المحمول خلال الفترة 2017/2001

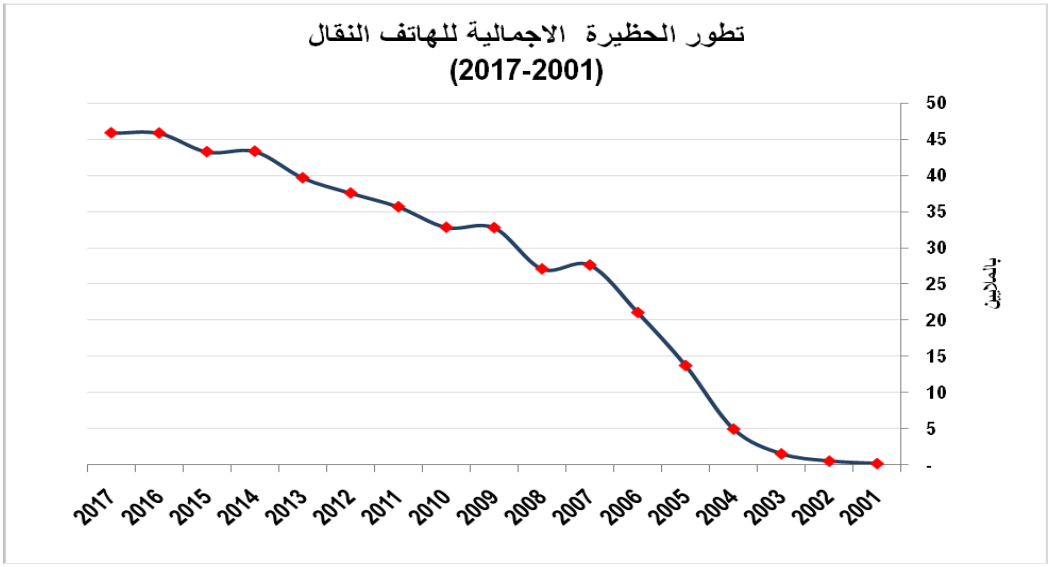

- **المصدر**: سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (حصيلة 2017): https://www.arpce.dz/ar/doc/actu/com/2018/ARPT_BILAN_2017-23_04_2018.pdf

م. الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، فـ 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.

ك. توفر اليد العاملة المؤهلة: تسعى مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وفي هذا المجال نجد أن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 54% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر 180 أورو فقط (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi،2016)[14] ، حيث تتراوح الأجور ما بين 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام، أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة.

8. معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمعن في الاحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والتدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يدل على وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر.

أ. العوائق الإدارية: وتتمثل في:

- تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الاداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية[15] (الشريف بقة، زرمان فيصل،2018، ص257).
- انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية.
- انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة.
- عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية.
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار.

ب. عوائق قانونية وسياسية: وتتمثل في[16](موزاوي عائشة،2017،ص 145):

- كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف.
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.
- غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار.
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.

- غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دورا كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

ج. عوائق اقتصادية: تعتبر العوائق الاقتصادية من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي:

- **مشكلة القطاع الموازي:** حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحدة على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية.[17] (دكاني عبد الكريم ،2018، ص196).

- **مشكلة العقار الصناعي:** من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطور الأمر أحيانا من ثلاث الى خمس سنوات [18] (بو عبيد ميلود، 2017،ص64)، كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي [19] (بلخباط جمال، 2015،ص 138) :

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث (الكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي).

- أمن المنطقة الصناعية.

- **مشكلة القطاع المصرفي:** شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب [20](مصطفى دالع ،2009، ص29):

- صعوبة الحصول على التمويل.

- طول هذه تحويل الأموال من وإلى الجزائر.

- غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة.

- عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.

- **نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات**: يظهر هذا المشكل خاصة في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، هذا ما دفع العديد من الشركات إلى جلب الإطارات الأجنبية وبالتالي زيادة في تكاليف الشركات إضافة إلى عدة أعباء كتذاكر السفر، وتكاليف الإقامة (مصطفى دالع ،2009، ص29)[21].

- **عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية**: ويمكن الحديث في هذا المجال عند النقص الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يرتكز على محورين أساسيين هما: المستثمر، والمعلومة الاقتصادية حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجهاتهم في كل مجال (رقية حساني،2009، ص 380) [22].

9. خاتمة:

إن التعرف على مختلف الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي داخل الجزائر، يؤكد بأن الجزائر من الدول المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أنها تمتاز بمقومات طبيعية، اقتصادية وبشرية جيدة جدا مقارنة ببعض الدول، غير أن هذه القوانين والمقومات لم تكن حافزا جيدا للاستثمارات الأجنبية نتيجة لوجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون استقطاب الجزائر لعدد أكبر من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

كما ان هذه المعوقات في الجزائر حالت دون وصول الاستثمار الأجنبي المباشر الى المستوى المرغوب خاصة ان الجزائر تربطها اتفاقيات وعقود كثيرة في مجال الاستثمارات مع العديد من

الدول، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع بسبب العوائق الادارية والبيروقراطية التي تدفع بالمستثمرين الأجانب بالتوجه الى دول أخرى ومن هنا نستنتج ما يلي:

- تعاني الجزائر من الكثير من التشوهات والفساد الاداري مثل الاجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها، إضافة الى التعسف الاداري والبيروقراطية.

- تهدف جزائر الى جذب المستثمرين الاجانب وللوصول الى هذا الهدف حاولت الجزائر توفير مناخ استثماري مستقر وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الى جانب منحها العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب وإعطاءهم نوعا من الثقة والطمأنينة؛ هذا ما دفع بالمستثمرين الأجانب بإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات خاصة في الفترة 2014/2000.

- وبالرغم من الامتيازات العديدة التي تمتلكها الجزائر من موقع جغرافي، كبر مساحة، تنوع التضاريس، تنوع فرص الاستثمارية غير أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تبقى ضئيلة مقارنة بتلك الموجهة لقطاع المحروقات.

10. اقتراحات البحث: تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن جملها فيم يلي:

- توصي الدراسة على التركيز المكثف لتطوير البنية التحتية واستحداث مشاريع ضخمة تجلب الوجاهة للجزائر مما يساهم في زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- محاولة القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تعتبر اهم عامل طارد للمستثمرين الاجانب، ومحاولة التخلص من الفساد الإداري.

- كما نوصي بثبات معدل الضريبة المطبقة على المستثمرين وعدم التراجع في القوانين والنصوص المتعلقة بالمستثمرين الأجانب وأيضا الخفض من ضرائب الأرباح.

- تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار التي من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية كثيفة التكنولوجيا في مختلف القطاعات وبالتالي النهوض وتطوير مختلف القطاعات خارج المحروقات.

- انشاء مناطق حرة ومدن صناعية وخفض الرسوم الجمركية.

- تطوير السوق المالي الجزائري والمنظومة المصرفية الجزائرية التي تلعب دورا هاما في جذب المستثمرين الاجانب لإنشاء مشاريع بعيدة عن قطاع المحروقات.

- قائمة المراجع:

[1] - أونيس عبد المجيد، (18/17 أفريل 2006) الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر

[2]- محمد سارة (2010)، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة حالة اوراسكوم، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

[3]- حسين نوارة (2013)، الحماية القانونية لملكية المستثمر الاجنبي بالجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

[4]- المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06-1991.

[5]- الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07-1995.

[6]- المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990 يتضمن الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 45-1990.

[7]- طالبي محمد، (2008)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06.

[8]- لعماري وليد، (2011)، الحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.

[9] - معطا الله محمد، (2015)، المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية، مجلة افاق فكرية، العدد 02، ص 176-188

[10]- للمزيد من المعلومات، ارجع إلى الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: http://andi.dz/index.php/ar

[11]- علام عثمان، (25-28 جانفي 2015)، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر.

[12]- اسراء أش، عدد موانئ الجزائر، 2019، تاريخ الزيارة 2020/02/02:
https://ujeeb.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[13]- الاذاعة الجزائرية، (2018/04/23)، 50 مليون مشترك في الهاتف الثابت:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139555.html

[14]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاجر القاعدي في الجزائر، http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

[15]- الشريف بقة، زرمان فيصل، (2018)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017-رهانات وتحديات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة تبسة، العدد 16، ص 241-259

[16]- موزاوي عائشة، (2017)، القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر – اشارة لقانون 16-09 يتعلق بترقية الاستثمار-مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، ص 128-152

[17]- دكاني عبد الكريم، (2018)، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد05، ص 183-202

[18]- بو عبيد ميلود، (2017)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر

[19]- بلخباط جمال، (2015)، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر.

[20]- دالع مصطفى، (2009)، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر.

[21]- المرجع نفسه

[22]- حساني رقية، (2009)، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.